

## الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

قوله وإذا تزوج نساء بمهر واحد وخالعهن بعوض واحد صح ويقسم بينهما على قدر مهرهن في أحد الوجهين .

وهو المذهب اختاره بن حامد والقاضي والمصنف والشارح وصحه في التصحيح .  
وجزم به في الوجيز والمنور ومنتخب الأزجي وقدمه في الهداية والمستوعب والمحزر والنظم  
والرعايتين والحاوي الصغير والفروع وغيرهم .  
وفي الآخر يقسم بينهما بالسوية .

اختاره أبو بكر وذكره بن رزين رواية .  
وأطلقهما في المذهب ومسبوك الذهب والخلاصة .  
وقيل في الخلع يقسم على قدر مهرهن وفي الصداق يقسم بينهما بالسوية .  
وقال الصداق يقسم بينهما بالسوية على عددهن .  
وفي المحزر والفروع وغيرهما في الخلع أن العوض يقسم بينهما على قدر مهرهن المسماة لهن

والقولان الأولان فيهما على قدر مهر مثلهن أو على عددهن بالتسوية كالقولين في الصداق ونحوه .

فائدة لو كان عقد بعضهن فاسدا ففيه الخلاف المتقدم على الصحيح من المذهب قدمه في  
الفروع .

وقيل للتي عقدها فاسد مهر المثل وهو احتمال في الترغيب من صحة العقود .  
قوله ويشترط أن يكون معلوما كالثمن فإن أصدقها دارا غير معينة أو دابة لم يصح .  
وهذا المذهب مطلقا اختاره أبو بكر وغيره وجزم به في الوجيز وغيره